شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

شفافية من بارزاني

حسناً فعل رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني بتأكيده المعلومات المتداولة شفاهاً في الأوساط السياسية، بان أطرافاً حكومية نافذة في بغداد أوصلت رسائل إلى قيادة الإقليم تزيّن لها فكرة تسهيل خروج (هروب) نائب رئيس الجمهورية المطلوب طارق الهاشمي إلى الخارج لإغلاق ملف قضيته.

قضية الهاشمي لم تشكل مأزقاً شخصياً له ولكتلته، العراقية، فحسب وإنما كانت أيضاً مأزقاً لخصومه. فهؤلاء برغم قوة موقفهم لجهة توفر قرائن ودلائل قوية تدين الهاشمي يخشون، إذا ما سلّم الهاشمي نفسه إلى القضاء بإرادته أو سُلّم عنوة رغماً عنه، أن يستغل فرصة محاكمته لكشف الكثير مما هو مستور بين الكتل والائتلافات المتوافقة والمتحاصصة، وفقا لمبدأ "عليّ وعلى أعدائي.. وليكن من بعدي الطوفان". والهاشمي بحكم منصبه وشراكته مع خصومه في العملية السياسية يعرف أشياء كثيرة للغاية تتعلق بالفساد المالي والإداري والفساد السياسي وانتهاكات الدستور والقانون، باعتباره شريكا أساسيا في السلطة، ولا بد انه سيقدم إلى المحكمة كل الوقائع التي تأخذ معه إلى السجن أو ساحة الإعدام شركاءه السابقين - خصومه الحاليين.

وفي الواقع إن بارزاني لم يكشف الحجب عن مستور، وإنما فتح في العلن ملفاً نعرفه، وأكد على نحو قاطع معلومات هذا الملف. وللتذكير فأنني شخصياً كنت قد كتبت ما يلي في هذا العمود قبل ثلاثة أسابيع (المدى في ٢٢/ شباط الماضي(http://www.almadapaper.net/news.php?action=view&id=٦٠٣٩٨&highlight=%DA%CF%E٤%Cv%E٤%CD%-E٤%ED):

((بينما جَهد البعض، وبخاصة ائتلاف العراقية، للتوصل إلى تسويةَ سياسية (توافقية) لقضية القيادي فيها نائب رئيس الجمهورية (مع وقف التنفيذ) طارق الهاشمي، تفيد معلومات بأن جهات نافذة في الحكومة دفعت باتجاه أن تأخذ هذه التسوية صيغة "هروب" الهاشمي إلى الخارج فيُريح ويستريح)).

لم أكن متنبئاً ولا مُبصّراً ولا قارئ فنجان يوم كتبت ذلك العمود. والمعلومات التي استندت إليها في كتابتي استقيتها من مصادر مطلعة بل عليمة أثق بها تماماً وهي عربية، ولاحقاً توثقت منها من مصادر كردية.

الأطراف النافذة في الحكومة التي أرادت توريط الكرد في قضية الهاشمي، بحسب تعبير بارزاني، كانت تهدف إلى ضرب عصفورين بحجر: استخدام قضية الهروب (التهريب) إن حدثت ضد الإقليم وقت الحاجة، والاطمئنان إلى أن الملفات الشائكة التي يعرف بها الهاشمي لن تُفتح.

نظام المحاصصة والتوافق هو القاعدة الصلبة والأساس المتين للقضايا القذرة التي تحفل بها حياتنا السياسية، وهو القرار المكين لنظام الفساد المستشري في دولتنا الذي لولاه ما تمكّن الهاشمي من الخروج عن الدستور والقانون وهو في منصب نائب رئيس الجمهورية، ولولاه ما استطاع غيره من المستوى نفسه وأقل أن يخرج عن الدستور والقانون في السابق... وحالياً أيضاً.

ما فعله رئيس إقليم كردستان يصبّ في مجرى الشفافية التي يُريدها الشعب من ساسته ومسؤولي دولته، ونتطلع إليها ونلهث وراءها نحن الإعلاميين.

ميناء مبارك.. (ارشيف)

البحّار فنجان لـ(المدى): أم قصر وخور عبدالله يلفظان أنفاسهما الأخيرة

الصدريون: المالكي اقترح على الكويت إدارة مشتركة لـ"مبارك"

كشف التيار الصدري، أحد ابرز مكوّنات التحالف الوطني عن عرض تقدمت به بغداد إلى الكويت بإدارة ميناء مبارك بصورة مشتركة، معتبرا زيارة المالكي إلى الكويت ناجحة، غير أن لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب أكدت الحاجة إلى المزيد من اللقاءات للخروج بنتائج ايجابية ترضي الطرفين.

□ بغداد/ إياس حسام الساموك

يأتي ذلك بعد يوم واحد من إنهاء رئيس الوزراء نوري المالكي جولة المباحثات مع الكويت، بالاتفاق على عدد من القضايا العالقة في مقدمتها الحدود البرية وملف الخطوط الجوية الكويتية وإحالة الخلافات الأخرى إلى اللجان الفنية التي ستواصل اجتماعاتها بعد القمة العربية المزمع عقدها في بغداد نهاية الشهر الحالي

النائب عن التحالف الوطني جواد الحسناوي قال "إن الزيارة بدت ناجحة على مختلف الأصعدة ولكن من المستبعد أن تحل جميع النقاط الخلافية بين البلدين في سلة واحدة لأن المشاكل عالقة منذ سنوات".

وينقل الحسناوي، القيادي في التيار الصدري وجود جدية من كلا الجانبين في مسألة إنهاء الخلافات، وأوضح في اتصال هاتفي مع (المدى) أمس "لمسنا هذا الأمر من خلال عملنا في مجلس النواب".

وبخصوص ميناء مبارك واستمرار الخلافات منذ الشروع بتنفيذه، كشف الحسناوي عن مقترح حمله المالكي إلى الجانب الكويتي بإدارة مشتركة للميناء، وقال "الحكومة تنتظر منهم الرد على هذا العرض، ومن المتوقع ان يتخذ القرار بعد القمة العربية نهاية الشهر الحالي من خلال اللجان البحرية في قناة خور عبد الله المؤدية إلى ميناءي أم قصر وخور الزبير.

لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب، طالبت الحكومة بعرض التقرير النهائي للزيارة أمام البرلمان، كما أنها أشادت بزيارة رئيس الوزراء إلى الكويت، معتبرة مقترح الإدارة المشتركة لميناء مبارك خطوة جيدة لإنهاء الخلافات بين الطرفين، لكنها أكدت الحاجة إلى المزيد من اللقاء على مستوى اللجان الفنية من اجل حل جميع المشاكل العالقة.

وأشارت عضو اللجنة صفية السهيل "يجب أن تطلعنا الحكومة على نتائج زيارة الكويت من خلال تضييف المالكي أو وزير الخارجية في البرلمان، لكن المنطق يجب أن يحكم الخلافات مع دول الجوار جميعها، فلدى الطرفين مصالح وان المفاوضات يجب أن تفضي لقناعتهما بالربح والخسارة المشتركة، وبالتالي فأن التنازلات المتقابلة قد تكون موجودة"، مبينة "لن نقبل بخسارة كاملة مقابل ربح كامل للكويتيين".

وتابعت السهيل في تصريح لـ(المدى) أمس "أن مقترح إدارة ميناء مبارك بصورة مشتركة لا بأس به، فهو معتمد في اغلب دول العالم تطورا التي تكون موانئها قريبة من بعضها، وهذا الحل يمكن أن ينسحب على العراق والكويت، على أن تكون هناك ترتيبات في التعاون الاقتصادي بينهما بأن ترد المصلحة على الطرفين".

وعن تأثير المقترح إذا ما تحول إلى واقع عملي على ميناء الفاو الكبير الذي ينتظر العراق تشييده خلال السنة المقبلة قالت عضو لجنة العلاقات الخارجية "من غير الممكن ان تقدم الحكومة مقترحا يضر بمصالحها، هذا الأمر لن يكون دون دراسة علمية لتأثير الميناء الكويتي على الفاو الكبير".

وخلصت السهيل، النائبة المستقلة إلى أن "من يتوقع إمكانية حل جميع الخلافات في زيارة واحدة مخطئ فهذه الزيارة وضعت النقاط على الحروف لأنها بداية للقاءات للجان الفنية من اجل ترجمة الكثير من المقترحات الى واقع عملي ملموس".

بالمقابل استبعد متخصصون في الشأن البحري ان تقبل الكويت بالإدارة المشتركة لميناء مبارك، محذرين من خسارة العراق خور عبدالله بأكمله في حال استكمال بنائه.

وقال البحّار العراقي كاظم فنجان "بغض النظر عن اتفاق الحكومة العراقية مع الجانب الكويتي على حل معين لملف ميناء مبارك فأن الكويت مستمرة في تشييده ومن غير الممكن أن يكون هناك توقف".

وتابع فنجان في اتصال هاتفي مع (المدى) امس "ميناء مبارك لن يؤثر على الفاو الكبير بحكم موقعهما المتوازي، لكنه سيقضي على ميناءي أم قصر وخور الزبير"، معتبرا المقترح الحكومي ايجابيا، وزاد "ستكون بهذا الحالة الإدارة مشتركة بيننا والكويتيين إذ سنضع موطئ قدم في جزيرة بوبيان وهو ما لا تقبله الكويت".

وأعرب البحار العراقي عن أسفهم للخسارة المستمرة لبغداد في جميع الاتفاقات البحرية مع الجوار، وقال "كنا قد منحنا إيران نصف شط العرب دون مقابل في اتفاقية ١٩٧٥، ومن ثم استقطع قرار ٨٨٣ لمجلس الأمن الدولي ٣ أرباع خور عبدالله اثر غزو نظام صدام الكويت وبإنشاء ميناء مبارك سنفقد خور عبدالله بأكمله وبالتالي أصبح العراق الدولة الوحيدة التي لا تمتلك طلة بحرية سوى بضعة أميال من المياه الضحلة، وهي معرضة للخسارة بسبب الطريقة المتخلفة التي يتعامل معها بالمعاهدات".

الأمن والدفاع تحقّق في امتلاك القاعدة معسكرات في الأنبار

□ بغداد/ المدى

أعلنت لجنة الأمن والدفاع النيابية، أمس الجمعة، عن اتخاذها قرارا يقضي بإجراء تحقيق بخصوص ورود معلومات عن وجود معسكرات لتنظيم القاعدة في محافظة الأنبار.

وقال نائب رئيس اللجنة اسكندر وتوت لوكالة كردستان للأنباء إن "اللجنة تلقت معلومات استخبارية تؤكد وجود معسكرات لتنظيم القاعدة في مناطق زراعية بمحافظة الأنبار على مقربة من الحدود العراقية السورية".

وبين وتوت "على خلفية هذه المعلومات قررت لجنة الأمن والدفاع تضييف المسؤولين الأمنين اليوم السبت للتحقيق في الموضوع "، مشيرا إلى انه "في حال ثبوت الأمر فان الوضع يعد بغاية الخطورة ولابد من اتخاذ خطوات سريعة وحاسمة للحد من انتشار مثل هكذا معسكرات في محافظة الأنبار".

واختتم وتوت حديثه بالقول إن "لجنة عليا ستشكل للتحقيق في المعلومات وسيتم محاسبة شيوخ العشائر والوجهاء الذين يسمحون لتلك العناصر بالتنقل في القرى والبساتين دون إبلاغ الأجهزة الأمنية".

وفي الغالب يتبنى تنظيم القاعدة في العراق جميع التفجيرات الانتحارية سواء كانت في الأسواق أم تلك التي تستهدف المراكز أو المؤسسات الأمنية العراقية.

وفي الموضوع ذاته قال وتوت لـ(المدى) "سبق أن طلبنا من القوات المسلحة تسيير مروحيات لطيران الجيش فوق هذه المناطق بالتعاون مع قيادة العمليات والقوات البرية من اجل القيام بعمليات استباقية لكن دون جدوى، لم تأخذ توصياتنا بعين الاعتبار ومن ثم نجح تنظيم القاعدة في القيام بهذه العمليات كما حدث في جريمة النخيب وجريمة حديثة".

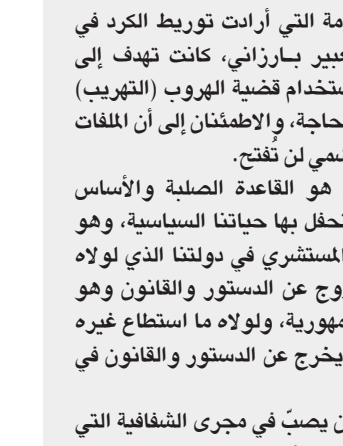

اسكندر وتوت

وعكست الحكومة العراقية صورة ايجابية عن الوضع الأمني لوفد الجامعة العربية الذي زار بغداد مؤخرا للاطلاع ميدانيا على الاستعدادات الأمنية لحماية وفود القمة العربية المقرر عقدها في بغداد في ٢٩ من شهر آذار الجاري.

وكان رئيس مجلس إنقاذ الانبار، قد أعلن، أن تنظيم القاعدة سيطر على نحو ٥٠٪ من محافظة الانبار، فيما أكد أن القيادات الأمنية داخل المحافظة تغض النظر عن أفراد التنظيم مقابل رشا مالية.

وقال القيادي في الصحوة حميد الهايس في تصريحات صحفية امس الأول ان "تنظيم القاعدة ينفذ يوميا ما بين عملية إلى عمليتين مسلحتين في محافظة الانبار"، مشيرا الى ان "التنظيم سيطر على ما بين ٤٠-٥٠٪ من محافظة الأنبار".

وأضاف أن "القيادات الأمنية داخل المحافظة تغض النظر عن أفراد تنظيم القاعدة مقابل رشا مالية"، لافتا إلى أن "بعض القيادات يزود التنظيم بالمعلومات التي يحتاجها مقابل مبالغ مالية".

وتابع أن "تنظيم القاعدة سيسيطر على محافظة الأنبار خلال الأشهر القليلة المقبلة إذا ما استمر الحال على ما هو عليه حاليا".

فصائل تدعو لـ"الجهاد" في سوريا.. وثمن الـ"كلاشنكوف" يتخطّى ١٥٠٠ دولار في الموصل

مجاميع في القامشلي تورّد السلاح لمناهضي الأسد

مع استمرار الجماعات المسلحة في العراق بإصدار بيانات تدعو فيها عناصرها إلى الانضمام لما اعتبرته "الجهاد المسلح ضد النظام السوري"، أكدت مصادر رسمية مطلعة، أن هذه البيانات تحث حواضن هذه المجاميع على دعم العناصر الإرهابية المندسة بين المطالبين برحيل بشار الأسد بالمال والسلاح، كاشفا عن ارتفاع أسعار العتاد والسلاح في محافظة الموصل إلى ٥ أضعاف.

يذكر أن سوريا تشهد منذ ١٥ آذار ٢٠١١ حركة احتجاج شعبية واسعة بدأت برفع مطالب الإصلاح والديمقراطية وانتهت بالمطالبة بإسقاط النظام بعدما ووجهت بعنف دموي لا سابق له من قبل قوات الأمن السورية وما يعرف بـ"الشبيحة"، أسفر حتى أمس عن سقوط ما يزيد عن تسعة آلاف قتيل بحسب المرصد السوري لحقوق الإنسان، فضلا عن عشرات آلاف الجرحى والمفقودين والمعتقلين، فيما أحصت مفوضية شؤون اللاجئين في الأمم المتحدة ما لا يقل عن ٢٣٠٠٠٠ ألف مهجر سوري في بلاد الجوار.

جماعة (راية الحق والجهاد) في العراق، دعت أمس، إلى "الجهاد المسلح" ضد النظام السوري، وأكدت فتح باب التطوع لكل من أراد القتال في سوريا، وإنهاء محاصرة مدنهم مما اعتبرتهم ميلشيات أجنبية.

وذكرت الجماعة في بيان لها أمس إنها تعلن "الجهاد العام ضد النظام السوري لنصرة المطالبين برحيل الأسد"، وأكدت أنها تفتح باب التطوع للمقاتلين الراغبين بالالتحاق في سوريا.

وأضافت الجماعة أن النظام السوري بمساعدة مجاميع داخلية وأجنبية، يحاول تدمير بعض المدن، مبينا أن "جماعة راية الحق والجهاد، ثاني تنظيم مسلح عراقي يعلن خلال ٢٤ ساعة، الجهاد ضد نظام الرئيس السوري بشار الأسد، إذ أعلنت ما تسمى بالهيئة الشرعية للجبهة الإسلامية للمقاومة العراقية (جامع) أمس الأول الخميس، "الجهاد المسلح" ضد النظام السوري، موجهة جناحها المسلح في كتائب صلاح الدين الأيوبي بحشد كل طاقاته وإمكانياته لما أسمته نصرة الشعب السوري.

وجماعة راية الحق والجهاد من التنظيمات المسلحة ذات التوجه "السلفي" وتؤكد الجماعة في بياناتها أنها "مستقلة" عن باقي التنظيمات المسلحة في العراق وليس لها أي ارتباط بشخصيات سياسية معارضة للعملية السياسية خارج البلاد.

مصادر رسمية في محافظة الموصل أبلغت (المدى) أمس "وجود تحرّكات مشبوهة على الحدود مع سوريا بين منطقتي ربيعة والقامشلي".

وتابعت المصادر "أن هذه البيانات يكون الغرض منها دعم الإرهابيين المندسين مع المطالبين برحيل الأسد بالمال المأخوذ عبر الجزية والسلاح"، مشددة على أن "السلاح شهدت أسعاره خلال الفترة الماضية ارتفاعا ملحوظا"، متابعا "ثمن البندقية (الكلاشنكوف) في بغداد لا يتجاوز الـ ٣٠٠ دولار في حين وصل في الموصل إلى ١٥٠٠ دولار، وهو مؤشر خطير إلى أن تجارة الأسلحة وتهريبها يشهد رواجا مع استمرار الأحداث الأمنية في سوريا".

وأردفت المصادر "هناك هجرة معاكسة للجماعات المسلحة لاسيما العرب منهم باتجاه سوريا من اجل تهيئة الأجواء لسيطرة نظام سلفي متشدد يخلف الرئيس الحالي بشار الأسد، وان معسكر هذه الجماعات يوجد الآن في القامشلي حيث يتواجد هناك العديد من قيادات الجماعات المسلحة التي كان لها دور بارز في المشهد الأمني العراقي، كل هذه تنتظر الدعم والإسناد من العراق".

وعن الجزية التي تجنيها التنظيمات الإرهابية من أهالي الموصل -وسبق لذات المصادر أن صرحت لـ(المدى) العام الماضي بأنها تجاوزت الـ (٥) ملايين دولار سنويا- بيّنت أمس "لقد تراجعت بنسبة ٣٠٪ عما كانت في السابق والسبب يعود إلى العمليات التي تشنها القوات المسلحة على الجماعات المسلحة وامتناع ذوي المهن الحرة عن إعطائها إليهم بسبب تعاونهم مع الأجهزة الأمنية وتراجع نشاطات الإرهاب".

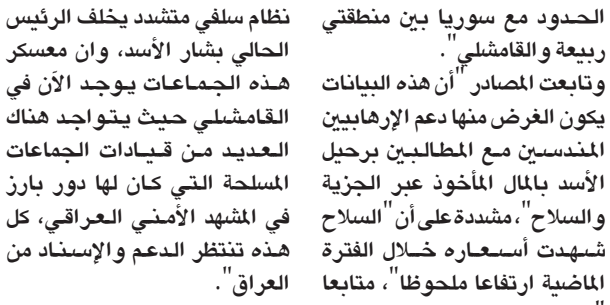

مجاميع مسلحة

الحكومة العراقية بدأت تضع إجراءات احترازية لمنع تمرير السلاح إلى سوريا، إذ أعلن رئيس الوزراء نوري المالكي، الجمعة، أن العراق وضع آلية لتفتيش الشحنات التي تمر عبر أراضيه برا وجوا والتحقق من كونها لا تحمل أسلحة وخاصة إلى سوريا، فيما دعا إلى إيجاد حل سياسي للوضع هناك يضمن الحفاظ على مصالح الشعب السوري.

وقال المالكي في بيان تلقت "المدى" نسخة منه، إن "العراق وضع آلية للتفتيش والتحقق من كون الشحنات المارة في أرضه وسمائه تحمل بضائع وسلعا إنسانية وليس سلاحا"، مؤكدا إن "العراق ماض بتطبيق سياسته القائمة على تُجفيف منابع العنف والسلاح بصورة عامة وخاصة بالنسبة للحالة السورية".

وشدد المالكي على أن "العراق لا يسمح بان تكون أرضه وسماؤه ممرا للسلاح بأي اتجاه ومن أي مصدر كانت"، موضحا أن وضع آلية التفتيش "بهدف التأكد من تنفيذ سياسة العراق الرافضة للتسليح، والدفع باتجاه حل سياسي للوضع في سوريا يضمن مصالح شعبها ويجنبه المزيد من إراقة الدماء".

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

المدير العام
غادة العاملي

نائب رئيس التحرير
عدنان حسين

مدير التحرير
علي حسين

سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي

المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون